المصدر: الاهرام
التاريخ : ١٣ فبراير ٢٠٠٦

من قريب

«جرين بيس» مصرية؟!

تمنيت لو أن لدينا جماعة من جماعات الحقوق المدنية، على غرار «جرين بيس» الدولية، تدافع عن حقوق المواطنين فى وسائل نقل آمنة لاتعرض حياتهم للخطر، وتتأكد من توافر وسائل الأمان والسلامة طبقا للمعايير الدولية، على نحو ما فعلت «جرين بيس» حين تابعت وفتشت وحذرت من الناقلة الفرنسية «كليمنصو» التى عبرت قناة السويس، وكشفت عما تحمله من نفايات خطيرة. فلو كان لدينا مثل هذه الجماعة، لما كانت كارثة غرق العبارة قد وقعت نتيجة الكم الهائل من الإهمال والتسيب والاستهتار بأرواح المواطنين.

لقد كشفت كارثة غرق أكثر من ألف شخص عن أن قضية الاهمال والفساد أكبر مما نتصور. وبمجرد أن أعلن وزير الاستثمار أن شركة السلام للنقل البحرى لاتملك العبارة المنكوبة، وأنها فقط تديرها لحساب شركة بنمية مما سيؤثر على الوضع القانونى للحادث، انتابنى شعور غامض بأن هناك نية مبيتة للتنصل من المسئولية وإعفاء الشركة من مسئولياتها. وسواء كانت هذه الشركة تملك السفينة أو تديرها لحساب غيرها فلابد من التحفظ عليها والتفتيش على أوراقها وتعاملاتها ومنع أصحابها من مغادرة البلاد.

شهادات الشهود من العاملين على عبارات نقل الركاب على هذا الخط الملاحى تؤكد أن مشاهد العطل تعد من المشاهد الروتينية، التى تتكرر أسبوعيا ولايتدخل أحد لمنعها.. تدخل العبارة أحواض الفحص التابعة لهيئة التفتيش البحرى الحكومية وتخرج دون تفتيش بعد أن تحصل على شهادة الجودة والمتانة!

ويشارك فى لعبة الفحص وإعطاء الشهادات وكلاء شركات أجنبية مشبوهة سيئة السمعة، منها نفس الشركة الايطالية !التى أعطت العبارة المنكوبة «السلام ٩٨» شهادة الصلاحية العام الماضى، وهو ما يوسع دائرة التواطؤ والاتهام فى هذه الجريمة البشعة.

والفكرة من وراء عدم تسجيل هذه السفن فى مصر وتسجيلها فى بنما هو التهرب من القوانين المصرية التى تلزم الشركات بأن يكون ٩٠ بالمائة من البحارة مصريين يعملون بعقود. وأن تكون مزودة بمعدات اتصال متطورة وأنظمة اغاثة مرتبطة بالأقمار الصناعية. وهو طبعا ما يكلف الشركة التى تفضل توفير النفقات، والمخاطرة بأرواح ركابها الذين لاتساوى حياتهم لدى بلادهم وحكوماتهم شيئا..

إننا حين نطالب بجماعة مدنية مصرية على غرار «جرين بيس»، تهتم بالتأكد من تطبيق الاجراءات واللوائح المستخدمة فى وسائل النقل البحرية والبرية والحديدية، والتأكد من معايير السلامة فيها، وإصدار البيانات التى تكشف جوانب النقص والغش والخداع والتحايل التى تلجأ إليها الشركات والهيئات المهيمنة على هذه القطاعات، فذلك لأن تداخل المصالح والمنافع وتقاعس أجهزة الرقابة والتفتيش عن أداء واجبها قد وضع أجهزة الدولة فى موضع «المريب الذى يكاد يقول خذونى» بسبب غياب الشفافية والتضليل الاعلامى والحكومى.

سلامة أحمد سلامة
E.mail:salama@ahram.org.eg

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية